



بيان صحفي

يحظر نشره قبل الساعة ١٣:٠٠

بتوقيت (نيويورك) في الأول من حزيران ٢٠١٥

جدول الأعمال المعتاد لصادرات الأسلحة الصغيرة إلى دول «الربيع العربي»

تستمر الدول المصدرة المهمة في تزويد الحكومات والجماعات غير الحكومية

تكشف الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة ٢٠١٥: الأسلحة والعالم أن العنف المسلح وعدم الاستقرار السياسي المرتبطين بـ «الربيع العربي» لم يؤديا إلى تغييرات كبيرة في السياسات أو الممارسات الخاصة بالبلدان المصدرة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى حكومات مصر أو ليبيا أو سوريا منذ عام ٢٠١١. كما تكشف الدراسة أن ظهور الدولة الإسلامية قد أقتع العديد من الدول المصدرة بتزويد الجماعات المسلحة غير الحكومية في المنطقة بالأسلحة الصغيرة، على الرغم من المخاطر المتزايدة لتسريب الأسلحة وإساءة استخدامها.

يقول كيث كراوس مدير الصغيرة الأسلحة مسح: «تظهر الأدلة لدينا أن الدول المصدرة المهمة تستمر في إرسال الأسلحة الصغيرة إلى مصر وليبيا وسوريا، بما في ذلك الجماعات المسلحة غير الحكومية هناك، على الرغم من ارتفاع مخاطر تسريبها وإساءة استخدامها»، ويضيف: «إن الجهود التي تبذلها بعض الدول لكبح جماح الإمدادات إلى دول معينة من دول «الربيع العربي» تم التحاليل عليها من قبل آخرين».

كما تكشف الدراسة الاستقصائية الصغيرة الأسلحة مسح ٢٠١٥ أن المتمردين في شمال مالي هم الآن أفضل تسليحا مما كانوا عليه قبل عقد من الزمن، بما في ذلك الأسلحة من العيار الثقيل. حصلت الجماعات الجهادية على أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، والتي تشكل تهديدا خطيرا ومباشرا للطائرات المدنية والعسكرية. وعلى الرغم من أنه يبدو أنهم قد حصلوا على معظم الأسلحة من مخزونات الجيش في مالي، إلا أنهم قد حصلوا أيضا على أسلحة من العيار الثقيل من المخزونات الليبية ما بعد القذافي.

في أماكن أخرى من أفريقيا، يوفر الصيادون التجاريون غير الشرعيين والجماعات المسلحة مزيدا من قوة النيران والتنظيم للتجارة المربحة في عاج الفيل وقرون وحيد القرن، وتستجيب بعض قوات الأمن الحكومية مستخدمة استراتيجيات «اطلق النار لتقتل» القوية والأسلحة ذات الطابع العسكري. ويأتي هذا التصعيد نتيجة تدمير الجماعات المسلحة لقطعان الفيلة في أفريقيا الوسطى. غير أن الدراسة الاستقصائية وجدت أن مبادرات مكافحة الصيد غير المشروع المسلح لا تؤدي دائما إلى خفض معدلات الصيد غير المشروع، حيث أن من الصعب مواصلة جهود إنفاذ القانون القوية وتمويلها، كما يمكن أن تعرض المدنيين للخطر.

ومن بين النتائج الأخرى للدراسة الاستقصائية ٢٠١٥ تبرز الأمور التالية:

- في عام ٢٠١٢، كان أبرز المصدرين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (الذين لا تقل صادراتهم السنوية عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي)، وفقا لبيانات الجمارك المتاحة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع (UN Comtrade)، (وبرتيب تنازلي): الولايات المتحدة، إيطاليا، ألمانيا، البرازيل، النمسا، كوريا الجنوبية، الاتحاد الروسي، الصين، بلجيكا، جمهورية التشيك، تركيا، النرويج، واليابان. وكان كبار المستوردين (الذين لا تقل وارداتهم السنوية عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي) (وبرتيب تنازلي): الولايات المتحدة، كندا، ألمانيا، أستراليا، فرنسا، المملكة المتحدة، تايلاند، واندونيسيا.
- عملت العمليات العسكرية المركزة وبرنامج تسريح الجند التابع للأمم المتحدة، من بين تدخلات أخرى، على كسر التماسك الداخلي رواندا لتحرير الديمقراطية للقوات قوات (FDLR-FOCA) الأباكزوي وتعجيل تقهرها. لكن القوة المتبقية توجهت نحو الاختباء من خلال الاختلاط مع السكان المدنيين، تاركين هؤلاء السكان عرضة للخطر في حال وقوع مزيد من الهجمات العسكرية.
- لا تزال إدارة مخزون الذخيرة ضعيفة في معظم جنوب شرق أوروبا، حيث وقعت نحو ١٠ في المائة من مجموع الحوادث المسجلة عالميا من الانفجارات العشوائية في مواقع الذخائر.
- أصبح استخدام «مستودعات الأسلحة الطليقة» شائعا بين الأمن الخاص البحري الذي يعبر المحيط الهندي، ولكن لا توجد معايير دولية لأمن أو تخزين مستودعات الأسلحة الطليقة، كما تختلف ممارسات مستودعات الأسلحة بشكل ملحوظ، مع وجود ضغوط تجارية تخلق حوافز للممارسات غير الآمنة.

تم نشر هذه الدراسة من قبل مطبعة جامعة كامبريدج، الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة ٢٠١٥: الأسلحة والعالم هي التحليل السنوي العالمي الخامس عشر للأسلحة الصغيرة والعنف المسلح الخاص بالدراسة الاستقصائية. الملخصات وفضول كاملة مختارة من طبعة ٢٠١٥ متوفرة للتحميل من الموقع www.smallarmssurvey.org.

الصغيرة الأسلحة مسح هو مركز عالمي للتميز تتمثل مهمته في توليد معرفة محايدة، قائمة على الأدلة، وذات صلة بالسياسات في جميع الجوانب المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح، و هو المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليلات بشأن قضايا الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح، و يعمل كمورد للحكومات وصناع السياسات والباحثين وغيرهم من أصحاب العلاقة.